الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ

12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق

الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج

للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO"

(عدد 2024/76)

– طُلب فيه استعجال النظر –

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ

12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق

الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج

للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO"

(عدد 2024/76)

- **تاريخ ورود المشروع:** 05 نوفمبر 2024
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 07 نوفمبر 2024
- **جلستي اللجنة:**

- يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- يوم 23 ديسمبر 2024 للاستماع لوزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- **قرار اللجنة: الموافقة بإجماع الحاضرين (6 مع / 0 ضد / 0 محتفظ)**

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية يتعلّق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" (عدد 2024/76)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى المصادقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ جملي قدره 27.375 مليون أورو وذلك للمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO ".

1) تقديم عام:

وافق مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتاريخ 06 جوان 2024 على منح تونس تمويلا بقيمة 27.375 مليون أورو أي ما يعادل 29.6 مليون دولار أمريكي لفائدة المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" وذلك من خلال القرضين التاليين:

- قرض أول بقيمة 14.440 مليون أورو سيتم توفيره وفق نظام الحصص على أساس الأداء (SAFP)، وهي حصة تونس من التمويلات المقدمة من قبل الصندوق والتي يتم احتسابها بالاستناد إلى جملة من المعايير على غرار مساهمة تونس في رأس مال الصندوق.

- قرض ثاني بقيمة 12.935 مليون أورو سيتم توفيره حسب آلية تخصيص الموارد المقترضة (MARE)، وهي موارد يقوم الصندوق باقتراضها من السوق المالية الدولية ثم يقوم بتخصيصها للدول المنخرطة به وفقا لشروط تمويل الصندوق.

2) الإطار العام للمشروع:

شهدت بلادنا خلال الفترة الأخيرة على غرار العديد من بلدان العالم، صدمات خارجية متتالية مثل جائحة كوفيد 19. واندلاع الحرب في أوكرانيا مما أثر بصفة مباشرة على الاقتصاد الوطني، هذا إلى جانب تداعيات التغييرات المناخية كالجفاف وشح المياه على الأمن الغذائي الوطني. كل هذه الأزمات ساهمت في تعميق خطر التهميش والفقر للفئات الأكثر هشاشة لاسيما في المجتمعات الريفية، والتي

أصبحت تشكو من تهديد أكبر لموارد رزقها في ظل ارتفاع الأسعار وشح الموارد المائية وتراجع الإنتاج الفلاحي الذي يُعد موطن الرزق الأساسي لهذه الفئة الاجتماعية.

هذا، وتعتبر ولايات الشمال الغربي من بين أفقر الولايات على المستوى الوطني رغم تميزها بتضاريس جبلية تخول لها الانتفاع بالموارد الغابية الهامة الموجودة بها. كما أن هذه الثروات الطبيعية على وفرتها، أصبحت تشكو من قلة العناية والحماية من تبعات التغييرات المناخية كالحرائق الكبرى في مواسم الحرارة والانجراف جراء الفيضانات.

وفي هذا الإطار، يندرج المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" والذي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي (باجة وجندوبة والكاف وسليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت) وذلك من خلال دعم الاستغلال الأمثل للثروات الجبلية من قبل أبناء الجهة وأيضا إلى حماية هذه الموارد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

3) أهداف المشروع:

يهدف المشروع المندمج للفلاحة الجبلة الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO" بالأساس إلى المساهمة في تحسين مؤشر التنمية بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي للبلاد (باجة وجندوبة والكاف وسليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت) من خلال خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية مندمجة بالجهة إلى جانب تعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية بهذه المناطق.

ويستهدف المشروع بالأساس العائلات المعوزة ومحدودة الدخل لاسيما النساء والشباب إلى جانب صغار الفلاحين وصغار مربي الماشية بمنطقة تدخل المشروع، حيث من المتوقع أن ينتفع بهذا المشروع 19375 أسرة ريفية في 45 عمادة تنتمي إلى 15 معتمدية بالولايات المذكورة في أفق سنة 2032. وذلك من خلال مساعدتهم على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة بيئيا تتيح لهم خلق موارد رزق قادرة على إخراجهم من دائرة الفقر والاحتياج. كما يسعى هذا المشروع أيضا إلى إدماج صغار الفلاحين والمربين في الاقتصاد المحلي من خلال دعم قدراتهم وتحسين التصرف في الموارد الطبيعية بالجهة.

4) كلفة المشروع وكيفية تمويله:

تقدّر كلفة هذا المشروع بحوالي 47.7 مليون دولار أمريكي وسيمول هذا المشروع كالآتي:

- 29.6 مليون دولار أمريكي ممول من قبل القرض موضوع مشروع القانون المصاحب،
- 14.6 مليون دولار أمريكي ممول من قبل ميزانية الدولة،
- 3.4 مليون دولار أمريكي ممولة من قبل المنتفعين بالمشروع.

وسيتم إنجازه على امتداد 8 سنوات من قبل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي وهو أحد الهياكل التي تعمل تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

ويبين الجدول التالي كيفية توزيع هذه التمويلات حسب مختلف عناصر المشروع:

التمويل / عناصر المشروع	مساهمة الصندوق (مليون دولار)	مساهمة ميزانية الدولة (مليون دولار)	مساهمة المنتفعين بالمشروع (مليون دولار)	المجموع (مليون دولار)
1 . تعزيز قدرة سكان الريف على الصمود أمام التغيرات المناخية:	**13,805**	**3,949**	**2,045**	**19,799**
1.1 .تحسين الربط بالماء والسكن	7,729	1,853	0	9,582
2.2 .المحافظة على المياه والتربة (CES)	3,443	0,896	0	4,339
3.2 .التشجيع على الزراعة الغابية وتربية الماشية	2,633	1,2	2,045	5,878
2 . الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنتجات المحلية:	**13,846**	**3,625**	**1,41**	**18,881**
1.2 .التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر	4,948	1,242	0,987	7,177
2 . 2 . دعم المنظمات المهنية وترويج وتسويق المنتجات المحلية	2,344	0,569	0,423	3,336
3.2 .تحسين البنية التحتية للإنتاج	6,554	1,814	0	8,368
3.تسيير المشروع:	**1,984**	**7,036**	**0**	**9,02**
المجموع:	**29,635**	**14,61**	**3,455**	**47,7**

5) **عناصر المشروع:** يتكون هذا المشروع أساسا من العناصر الثلاث التالية:

العنصر الأول: تعزيز قدرة سكان المناطق الريفية على الصمود أما التغيرات المناخية: ينقسم هذا العنصر بدوره إلى ثلاث مكونات وهي:

- **تحسين الربط بالماء والسكن:** وذلك من خلال مدّ 5 شبكات للماء الصالح للشراب، وتهيئة مناطق سقوية صغيرة، وتهيئة آبار سطحية وتجهيزها بالطاقة الشمسية، وبناء خزانات لمياه الأمطار تعمل أيضا بالطاقة الشمسية.

- **المحافظة على المياه والتربة:** يهدف هذا المكون إلى حماية الأراضي المهددة بالانجراف وذلك من خلال بناء السدود الترابية، الحواجز الحجرية، الأحواض الصغيرة للغراسات... هذا إلى جانب العمل على تحسين جودة التربية من خلال غراسة الأشجار (الزيتون، التين...) وبالتالي تنويع وتحسين إنتاجية هذه الأراضي وتحقيق إيرادات إضافية لمتساكني الجهة إلى جانب ضمان التعامل المرن مع التغييرات المناخية.

- **التشجيع على الزراعة الغابية وتربية الماشية**: يتمثل هذا المكون في توسيع الزراعة الغابية على مساحة قدرها 6000 هكتار. وسيمكن المشروع المستفيدين من احتياجاتهم من آلات خاصة بالزراعة إلى جانب تمكينهم من البذور (شتلات زيتون ولوز ...) ومن بذور النباتات المخصصة للزراعة البيئية "plantes de couvertures intercalaires" (بقوليات، نباتات علفية...) وذلك قصد مزيد التشجيع على القيام بهذا النوع من الزراعات التي تعزز التنوع البيولوجي.

هذا، وسيتم في إطار المشروع توفير التكوين الفني لهؤلاء المستفيدين مع ضمان المرافقة والمراقبة الدقيقة لإنجاز هذه الزراعات من قبل خبراء الديوان.

العنصر الثاني: الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتسويق المنتجات المحلية: ينقسم هذا العنصر بدوره إلى المكونات التالية:

- **التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر**: يهدف هذا العنصر إلى دعم قدرات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (ما يقارب 2000 أسرة على امتداد 8 سنوات) في مجالي التكوين الفني والتصرف المالي حسب المشاريع التي سيقومون بإنشائها. وذلك مع التركيز خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من خلال دعم إدماجها كعنصر فاعل لتحسين الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للأسر الفقيرة. وبالتالي، سيوفر هذا المكون التكوين والمرافقة اللازمين لأفراد العائلات المعوزة والمحدودة الدخل لاسيما النساء والشباب منهم على المهارات الحياتية وتكوينهم في إطار المجال المالي كما سيساعدهم على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة بيئيا تتيح لهم خلق موارد رزق تجعلهم مستقلين ماليا وقادرين على تجاوز عتبة الفقر.

- **دعم المنظمات المهنية وترويج وتسويق المنتجات المحلية**: يهدف هذا المكون إلى إدماج صغار الفلاحين والمربين في الاقتصاد المحلي من خلال تثمين المنتجات المحلية (مثل زيت الزيتون والأجبان والفواكه والبقوليات والعسل والنباتات العطرية والطبية...) وأيضا توفير الدعم اللازم للمنظمات المهنية المحلية ولصغار الفلاحين قصد القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريعهم وإعداد خطط العمل اللازمة لتحسين جودة إنتاجهم ودعم قدراتهم على ترويج المنتجات المحلية.

- **تحسين البنية التحتية للإنتاج**: وذلك من خلال تهيئة 150 كلم من المسالك الفلاحية لربط المناطق المعزولة بمناطق الإنتاج وتسهيل عمليات الترويج للمنتوجات الفلاحية المحلية. وسيتم العمل على تعزيز حماية هذه المسالك من التغييرات المناخية وضمان استدامتها من خلال أشغال الصيانة الدورية.

العنصر الثالث: التصرف في المشروع: يتضمن هذا العنصر أنشطة التصرف ومتابعة التنفيذ والتقييم، إضافة إلى أنشطة اقتناء المعدات وتعزيز القدرات وخدمات المساندة الفنية خاصة تلك المتعلقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية.

6) الشروط المالية للمشروع:

سيتم تمويل هذا المشروع حسب الشروط الاعتيادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهي كالآتي:

- نسبة الفائدة = (نسبة فائدة أساسية EURIBOR 6 mois + نسبة متغيرة) وتبلغ 4.315 % بتاريخ 15 جويلية 2024.
- مدّة السداد: 27.5 سنة منها 7.5 سنوات إمهال.

II.أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون.

وقدّم ممثلو وزارة الفلاحة عرضا حول تدخل ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي لتبيان منهجية اختيار مناطق تدخّل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي. وأوضحوا أن مناطق تدخل المشروع تشمل 45 عمادة موزعة على 15 معتمدية بمساحة 213 ألف هكتار تم تحديدها من ضمن 82 عمادة الأقل نموا لكل ولاية (باجة وبنزرت وجندوبة والكاف وسليانة) وذلك بالاعتماد على المؤشرات الاجتماعية والنظام البيئي وتصنيف المناطق حسب مستوى التهيئة وتنظيم المتساكنين.

وبيّنوا أن المشروع يرمي إلى دعم تدخلات وتجارب الديوان في مجال التنمية المحلية والتشاركية والمساهمة في ضمان تنمية مستدامة بهذه المناطق الجبلية بالشمال الغربي وتعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة التغيرات المناخية.

وتقدّر كلفة المشروع بحوالي 130.892م.د، سيتم تنفيذه من 2024 إلى 2032 ويستهدف بالأساس العائلات المعوزة ومحدودة الدّخل لاسيما النساء والشباب إلى جانب صغار الفلاحين وصغار مربي الماشية حيث ينتفع به 77 ألف ساكن و19 ألف عائلة.

وقدّموا توضيحات حول عناصر المشروع، حيث أنها تتعلق بتحسين التزوّد بالماء الصّالح للشراب وتحسين المسكن بإحداث 05 شبكات لتوزيع الماء الصّالح للشّراب وبتهيئة 250 هك مناطق سقوية

جبلية صغرى وتهيئة 05 آبار سطحية وتجهيزها بالطاقة الشمسية، إضافة إلى بناء 250 خزان لتجميع مياه الأمطار تعمل بالطاقة الشمسية مع تحسين 200 مسكن.

وبالنسبة للعنصر المتعلق بالمحافظة على المياه والتربة، فهو يهدف إلى حماية الأراضي المهددة بالانجراف ويعمل على تنويع وتحسين إنتاجيتها وتحقيق إيرادات إضافية لمتساكني الجهة إلى جانب ضمان التعامل المرن مع التغيرات المناخية عبر حماية 8000 هك من الانجراف باستعمال الأشغال اللّينة للمحافظة على المياه والتربة وتهيئة 5000 هك من الأراضي البعليّة وبناء 2000 م^3 حواجز حجريّة بالجلمون.

وفيما يتعلق بمكوّن" النهوض بالغراسات شبه الغابية وتربية الماشية"، سيتم دعم الغراسات الغابية شبه الرعوية بغراسة 6000 هك زياتين وأشجار مثمرة وإحداث 1000 هك مناطق غابية شبه رعوية وتهيئة 600 هك مراعي قارة، علاوة على توفير البذور والنباتات المخصصة للزراعات العلفية البينية على مساحة 1220 هك قصد تعزيز التنوع البيولوجي وذلك بالاعتماد على الشراكة مع مؤسسات البحث التنموي (05 اتفاقيات) لدعم القدرات الفنية للمنتفعين.

وفي مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر، سيتم العمل على دعم قدرات العائلات محدودة الدخل (ما يقارب 2000 أسرة) على امتداد 08 سنوات في مجالي التكوين الفني والتصرّف المالي مع التركيز خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات ليكنّ عناصر فاعلة في تحسين الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للأسر عبر تمويل أنشطة مدرّة للدخل في شكل دعم عيني لـ 1195 نشاط وتمويل مؤسسات صغرى للشباب (100 مؤسسة).

وبالنسبة لدعم الهياكل المنتجة وتثمين المنتوجات المحليّة فهو يتعلق بإدماج صغار الفلاحين ضمن الهياكل المنتجة في الاقتصاد المحلي من خلال تثمين المنتجات المحلية وتأطيرهم لإعداد دراسات فنية واقتصادية ومخططات أعمال لمشاريعهم قصد تثمين منتجاتهم والرفع من قدراهم على ترويجها عبر تهيئة وبناء محلّات متعدّدة الوظائف وتمويل تجهيزات فلاحيّة وتجهيزات تحويل منتوجات فلاحيّة والتشبيك بين هياكل الإنتاج.

وبخصوص مكوّن "تحسين البنية التحتية للإنتاج " فهو يرمي إلى تهيئة 150 كلم من المسالك الريفية لربط المناطق المعزولة بمناطق الإنتاج وتسهيل عمليات الترويج للمنتجات الفلاحية المحلية عبر فك عزلة التجمّعات السكنيّة والمنتجين (40 كلم) وتهيئة المسالك الريفيّة (60 كلم) وتعبيد المسالك الريفيّة (50 كلم).

وخلال النقاش، أكّد النواب على أهمية هذا المشروع ومميزاته خاصة من حيث تحسين البنية التحتية والتمكين الاقتصادي للأسر معتبرين أن هناك تضارب في اختيار الجهات بحكم اختلاف نسب النمو ومؤشرات التطور. وأثاروا عدّة مسائل تعلقت بالخصوص بعدم التناغم بين عنوان مشروع القانون ومحتوى وثيقة شرح الأسباب خاصة فيما يتعلق بالأهداف المرجوّة من هذا المشروع المندمج والتي اقتصرت على دعم تدخلات ديوان تنمية المراعي بولايات الشمال الغربي للمساهمة في تحسين مستوى عيش متساكني هذه المناطق ومساعدتهم على تسويق منتوجاتهم المحلية ومجابهة التغيرات المناخية.

واستفسر عدد من النواب عن التعريف الدقيق للفلاحة الغابية الجبلية ومعايير الاقتصار على ولايات الشمال الغربي وبعض المناطق من ولاية بنزرت وعن المؤشرات التي تم اعتمادها في ضبط أهداف المشروع، وتساءلوا عن مدى التناسق بين هذه الأهداف وإجراءات قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة خاصة بخطوط التمويل لإحداث مواجل ومساندة صغار الفلاحين ومربي الأبقار.

وأكد بعض النواب أنّ القرض موضوع مشروع القانون لن يمكّن من تغيير واقع هذه الجهات، واعتبروا أنه من الأجدر توجيه هذه الأموال لإنجاز مشاريع استثمارية أخرى على غرار صيانة الفسقيات القديمة وترميمها أو إحداث فسقيات جديدة.

وفي تفاعله، أكّد ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ الهدف من هذا المشروع هو تسهيل إدماج الفئات المعوزة ومحدودة الدخل بهذه المناطق وتمكينها من آليات النفاذ إلى مصادر التمويل باعتبار عدم استجابتها لشروط التمويل التي تفرضها بعض المؤسسات البنكية على غرار البنك التونسي للتضامن.

وبخصوص عدم التناسق بين عنوان هذا المشروع ووثيقة شرح الأسباب، اعتبر أنّ عبارة الفلاحة الجبلية تعني الزراعة التكثيفية في المستغلة الفلاحية ضمن رؤية شاملة للنهوض بالتنمية الفلاحية بهذه المناطق.

وعن التنسيق بين هذا المشروع وخطوط التمويل التي يوفرها قانون المالية لسنة 2025، أفاد أنه تم التنسيق مع وزارة المالية والاتفاق على أنّ هذا المشروع يتكامل مع خطوط التمويل لدعم الفلاح وتعزيز قدرته على مجابهة صعوبة المناخ.

وبخصوص شروط التمويل، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد أنّه تم اعتماد نسبة فائدة متغيرة كل ستة أشهر بما يعني إمكانية ارتفاعها أو انخفاضها. وعن اعتماد قرضين رغم عدم اختلاف الممول، أكدت أنها إجراءات داخلية لن يكون لها تأثيرات على طريقة التمويل.

واعتبر النواب، رغم تثمينهم للقروض الموجهة للتنمية، أن هذا القرض لن يغيّر من واقع الجهات المعنية، ورأوا توجيهه لإنجاز مشاريع يكون لها مردود غير مباشر على هذه الفئات، وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وعقدت اللجنة جلسة يوم 23 ديسمبر 2024 استمعت خلالها إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي كان مرفوقا بالسيد رئيس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي وثلة من إطارات الوزارة.

وفي تدخله، ذكّر السيد الوزير بمكونات المشروع وكلفته وجدواه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أنه سيوفّر بنية تحتية ملائمة على غرار خزانات المياه وتعزيز الربط بين مناطق الإنتاج والأسواق ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة. كما أنه سيساهم في تثبيت السكان في المناطق الريفية الجبلية والمناطق الحدودية ويحسّن الظروف المعيشية للأسر الريفية ويعزّز دور المرأة الريفية لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا ويعزز كذلك التعليم والصحة ويشرك المجتمع المحلي في التنمية على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة ويقلّص الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، كما سيكون له تأثير على البيئة بالتقليل من التغيرات المناخية على الزراعات.

وخلال النقاش، أكّد النواب دعمهم ومساندتهم للمشاريع ذات الطابع التنموي وخاصة في المناطق الريفية، ودعوا إلى الترفيع في حجم الاعتمادات المخصصة لمثل هذه المشاريع وإيلائها العناية والاهتمام اللازم علاوة على تعميم هذه المشاريع لتشمل كذلك المناطق الصحراوية. وبيّنوا في المقابل أن عديد المشاريع في المناطق الريفية لم تحقق الأهداف المرجوة وخاصة منها التنموية وهو ما لم يمكّن من تثبيت السكان في تلك المناطق.

واستفسروا عن وجود دراسة دقيقة تتعلق بالفئات والعائلات المستهدفة بالمشروع وهل تم القيام بمشاريع لفك عزلتهم. ودعوا في نفس الإطار إلى فتح ورشات حوار ونقاش مع متساكني المناطق المعنية لمعرفة حاجياتهم الفعلية ومشاغلهم وبلورة استراتيجية واضحة في الغرض قبل إقرار مشاريع في مجال التنمية الفلاحية المندمجة. وتعرّضوا لأهمية عنصر المتابعة والتقييم للمشاريع على غرار تلك المتعلقة بالبحيرات الجبلية لتجميع المياه.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، اعتبر بعض النواب أنها مقبولة لكن مدّة السداد بـ35 سنة سيضرّ بالأجيال القادمة وذكّروا أن المعدل العلمي لسنوات الخلاص لا يجب أن يتجاوز 25 سنة. وأكد البعض الآخر أن أجل إنجاز هذا المشروع على مدى 8 سنوات يعتبر طويلا وستتضاعف الكلفة ولن يمكّن من الحدّ من ظاهرة النزوح من المناطق الجبلية.

كما استوضحوا حول بعض المسائل الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي على غرار منظومات الإنتاج في عدد من المناطق وتأثير سنوات الإجاحة على المائدة المائية ونقص الماء الصالح للشرب في عديد المناطق الفلاحية وتهيئة المسالك الفلاحية وتأثير التغيرات المناخية على الخارطة الفلاحية وتسوية وضعية عملة الحضائر في الفلاحة قصد القضاء على التشغيل الهش وإنصاف هذه الفئات.

وفي تفاعله مع استفسارات النواب وبخصوص تشريك المتساكنين لتشخيص واقع هذه المناطق الجبلية وضبط أولوياتها، أكد السيد الوزير أنّ هذا المشروع هو حصيلة عمل تشاركي مع كافة الأطراف المتدخلة وخاصة الجهات المنتفعة حيث تمّ تنظيم أيام مفتوحة واستشارات مع المواطنين بعدة جهات على غرار منطقة نفزة.

وبالنسبة للشروط المالية للقرض، بيّن أن مدة سداد القرض معقولة ولا تثقل كاهل الأجيال القادمة خاصة وأن مدة الإمهال 7 سنوات ونصف.

وأفاد السيد رئيس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي أن المشاريع المندمجة تتطلب تفعيل دور المنتفعين بالمشروع عبر إحداث لجان تنموية لتسهيل عملية التخاطب مع المتساكنين وتشريكهم في إعداد مخططات التنمية على مستوى كل عمادة وكذلك تمكينهم من متابعة الإنجاز والتقييم السنوي لهذه المشاريع. وبيّن أن هذا المشروع أخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية المستقبلية للديوان في الجوانب الفنية والتصرف وغير ذلك، وأثنى بالمناسبة على المشاريع التنموية التشاركية للديوان.

وبيّن ممثل الوزارة أن امتداد المشروع على 8 سنوات مرتبط بإمكانيات الإدارة وطريقة تنفيذ المشروع. وبخصوص المواجل موضوع هذا المشروع، أفاد أنه يتم إنجازها وإحداثها بمساهمة عينية من المنتفع وهي توفر مياه للشرب وللري.

هذا وقدّم السيد الوزير في خاتمة الجلسة أجوبة وتوضيحات عن أسئلة واستفسارات تقدم بها بعض النواب تهم التنمية الفلاحية في بعض الجهات وخاصة مناطق التنمية الفلاحية المندمجة.

III.قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون يتعلّق

بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ

12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي

للتنمية الزراعية والمتعلق بالمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة

الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO"

(عدد 2024/76)

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاق التمويل المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 12 جويلية 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ جملي قدره سبعة وعشرون مليون وثلاث مائة وخمسة وسبعون ألف (27.375.000) أورو، للمساهمة في تمويل المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي "DINAMO".